مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: دراسة واختبار العالقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة
اسم الكاتب: إسكندر محمود نشوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9057
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



عدد B

المجلد 17، العدد 1
شوال 1441 هـ / يونيو 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2339-1996

يونيو 2020م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 17 العدد 1 (B)
https//:doi.org/10.36394/jhss/17/1B/4

دراسة واختبار العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة

إسكندر محمود نشوان[1]

تاريخ الاستلام: 15-01-2017 **تاريخ القبول: 20-06-2017**

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة مكونة من (28) فقرة وزعت على عينة الدراسة المكونة من (190) مديرًا ماليًّا، ورئيس مجلس إدارة، ومديرًا تنفيذيًّا، ومدققَ حسابات داخلية من العاملين في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجود علاقة ارتباط معنوية بين مكونات القوائم المالية المتمثلة في (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق المساهمين، والإيضاحات التفسيرية) وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام باتخاذ القرارات الاستثمارية في ضوء المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية بحيث لا يتم اتخاذ القرارات بناء على التقديرات الشخصية لما لذلك من آثار سلبية على القرارات المتخذة.

الكلمات الدالة: القوائم المالية، ترشيد اتخاذ القرارات.

(1) كلية الإدارة والتمويل - جامعة الأقصى (غزة - فلسطين)
im.nashwan@alaqsa.edu.ps

المقدمة:

شـهدت المحاسـبة منـذ ظهورهـا تطـورًا كبيـرًا، نتيجـة تأثرهـا بالتطـورات المعرفيـة، والاقتصاديـة، ونظـم الاتصـالات محليًـا وعالميًـا، ممـا ترتـب عليـه تطـور نظـام المعلومـات المحاسـبي الـذي يعتبـر مـن أكبـر النظـم الفرعيـة المكونـة لنظـم المعلومـات الإداريـة، فهـو الأسـاس فـي تقديـم معلومـات مفيـدة ومناسـبة مـن خـلال المعلومـات التـي توفرهـا القوائـم الماليـة التـي تمثـل أهـم مخرجـات نظـام المعلومـات المحاسـبي، ممـا يسـاعد العديـد مـن الجهـات فـي اتخـاذ القـرارات السـليمة، وتعتبـر القوائـم الماليـة مـن أهـم الإجـراءات التـي تحـرص الشـركات علـى تنفيذهـا، وتقديـم تقريـر مفصّـل حولهـا، فـي نهايـة الفتـرة الماليّـة. وقـد عرفـت لجنـة المعايير المحاسـبية الدوليـة (International Accounting Standards Committee) (IASC) القوائـم الماليـة بأنهـا: عبـارة عـن إعـادة عـرض مالـي منظـم للموقـف المالـي والعمليـات الماليـة التـي قامـت بهـا المؤسسـة خـلال فتـرة زمنيـة محـددة، وغالبـاً مـا تكـون سـنة واحـدة، وقـد طالبـت الهيئـة بإعـداد القوائـم الماليـة التاليـة: الميزانيـة العموميـة، قائمـة الدخـل، قائمـة التغيـرات فـي حقـوق الملكيـة، وأخيـراً قائمـة التدفـق النقـدي (الشـلتوني، 2005، 48 - 50). وعلـى الرغـم مـن تنـوع واختـلاف حاجـة مسـتخدمي القوائـم الماليـة للمعلومـات، إلاّ أن المسـتثمرين الحاليين والمحتمليـن هـم الفئـة الرئيسـة المسـتهدفة لهـذه المعلومـات، وأهـم المعلومـات التـي تحتاجهـا هـذه الفئـة تتمثـل فـي المعلومـات التـي تسـاعد المسـتثمر فـي اتخـاذ قـرار شـراء أو بيـع أسـهم الشـركة، وتحديـد مسـتوى توزيعـات الأربـاح الماضيـة والحاليـة والمسـتقبلية وأي تغييـر فـي أسـعار أسـهم الشـركة، وتقييـم كفـاءة إدارة الشـركة. (حميـدات، 2013، 7)

وتعـد عمليـة اتخـاذ القـرارات بشـكل عـام مـن أهـم العناصـر وأكثرهـا أثـرًا علـى عمـل الأفـراد والجماعـات –علـى حـد سـواء- بشـتى أنواعهـا واختصاصاتهـا، وذلـك يعـود لكونهـا عمليـة ضروريـة تـلازم أعمـال الإنسـان وتصرفاتـه سـواء علـى مسـتوى حياتـه الخاصـة أو علـى مسـتوى الوظائـف والمهمـات الموكلـة إليـه فـي عملـه اليومـي (الحيالـي والجعفـر، 2015، 18)، ويعـرف اتخـاذ القـرار بشـكل عـام بأنـه إصـدار حكـم معيـن عمـا يجـب أن يفعلـه الفـرد فـي موقـف مـا، وذلـك عنـد الفحـص الدقيـق للبدائـل المختلفـة التـي يمكـن اتباعهـا، أو هـو لحظـة اختيـار بديـل معيـن بعـد تقييـم بدائـل مختلفـة، وفقًـا لتوقعـات مختلفـة لمتخـذ القـرار (الشـرقاوي، 2002، 128).

فـي ضـوء مـا سـبق يُمكـن تعريـف اتخـاذ القـرار الاسـتثماري بأنـه «القـرار الـذي ينطـوي عليـه تخصيـص قـدر معلـوم مـن أمـوال المنشـأة فـي الوقـت الراهـن علـى مـدار فتـرة زمنيـة طويلـة بهـدف تحقيـق ربـح فـي المسـتقبل، وهـو يكـون عرضـة لدرجـات مختلفـة مـن الخطـر وعـدم التأكـد «(أبـو خشـبة، 2012) ويـرى (إسـماعيل، 2004، 71 - 72) أن القـرار الاسـتثماري هـو «قـرار اسـتراتيجي وغيـر متكـرر وهـو بحاجـة إلـى دراسـة مسـتفيضة مبنيـة علـى أسـس علميـة، ومـن ثـمَّ لابـد مـن توافـر سـبل محـددة لتنظيـم عمليـة اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية وعلـى

الأخـص فـي ظـل ثـورة المعلومـات والاتصـالات والتطـورات المعرفيـة والتكنولوجيـة التـي جعلـت العالـم قريـة صغيـرة وكسـرت الحواجـز بيـن الـدول».

تأسيسًـا علـى مـا تقدم يتضـح بـأن ترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية يُشـكل محـور اهتمـام المسـتثمرين، ويحتـاج ذلـك إلـى معلومـات ماليـة تقدمهـا القوائـم الماليـة يمكـن الاعتمـاد عليهـا، واسـتخدامها بشـكل صحيـح فـي اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية المتعلقـة بالمنشـأة الاقتصاديـة.

مشكلة الدراسة:

تشـكل الشـركات الخدماتيـة ركيـزة أساسـية مـن ركائـز الاقتصـاد الفلسـطيني؛ إذ تـؤدي دورًا مهمًّـا وحيويًّـا فـي دعـم هـذا الاقتصـاد والـذي يعـد الأسـاس الـذي تقـوم عليـه الدولـة الفلسـطينية. فـي ضـوء هـذه الأهميـة لهـذه الشـركات ولضمـان بقائهـا والارتقـاء بهـا إلـى أفضـل مسـتوى إداري، وخاصـة وفـي ظـل الانقسـام الداخلـي الفلسـطيني والحصـار الإسـرائيلي لقطـاع غـزة مـن عـام 2007 بهـدف تفكيـك البنيـان السياسـي والاقتصـادي والثقافـي والاجتماعـي للشـعب الفلسـطيني، ممـا أثـر سـلباً علـى اسـتمرارية بعـض الشـركات الخدماتيـة فـي قطـاع غـزة، وفـي ظـل هـذا الواقـع فـإن اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة أصبحـت مـن أصعـب القـرارات وأكثرهـا حساسـية، فلـم تعـد عمليـة اتخـاذ القـرارات فـي مجـال الاسـتثمار أو التمويـل عمليـة سـهلة علـى متخـذ القـرار القيـام بهـا اعتمـادًا علـى الخبـرة الذاتيـة دون بنائـه علـى أسـس علميـة سـليمة وواضحـة، مـن هنـا تبلـورت مشـكلة هـذه الدراسـة فـي محاولتهـا دراسـة واختبـار العلاقـة بيـن إعـداد القوائـم الماليـة وترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. مـا علاقـة قائمـة المركـز المالـي وترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة؟
2. مـا علاقـة قائمـة الدخـل وترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة؟
3. مـا علاقـة قائمـة التدفقـات النقديـة وترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة؟
4. مـا علاقـة قائمـة التغيـر فـي حقـوق المسـاهمين وترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة؟

5. مـا علاقـة الإيضاحـات التفسـيرية المتممـة للقوائـم الماليـة وترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة؟

6. هـل يوجـد اختـلاف بيـن متوسـطات اسـتجابات المبحوثيـن فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة حـول العلاقـة بيـن القوائـم الماليـة وترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية تعـزى لـكل مـن المتغيـرات التاليـة (التخصـص العلمـي، المسـمى الوظيفي، فتـرة نشـاط الشـركة، صافـي الدخـل السـنوي)

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعـرف إلـى العلاقـة بيـن مكونـات القوائـم الماليـة المتمثلـة فـي (المركـز المالـي، والدخـل، والتغيـر فـي حقـوق المسـاهمين، والإيضاحـات التفسـيرية المتممـة) وترشـيد اتخـاذ القـرارات فـي الشـركات الخدماتيـة العامـة فـي قطـاع غـزة.

2. الكشـف عـن مـدى وجـود اختـلاف بيـن متوسـطات اسـتجابات المبحوثيـن فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة حـول القوائـم الماليـة وعلاقتهـا بترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية تعـزى لـكل مـن المتغيـرات التاليـة (التخصـص العلمـي، والمسـمى الوظيفـي، وفتـرة نشـاط الشـركة، وصافـي الدخـل السـنوي)

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

- نـدرة البحـوث التطبيقيـة التـي أجريـت فـي مجـال العلاقـة بيـن إعـداد القوائـم الماليـة وترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية؛ إذ اهتمـت معظـم الدراسـات السـابقة باختبـار العلاقـة بيـن مـدى احتـواء التقاريـر والقوائـم الماليـة علـى المعلومـات المناسـبة لاتخـاذ القـرارات، وأثـر المعلومـات المحاسـبية التـي تتضمنهـا التقاريـر الماليـة عنـد اتخـاذ قـرارات الاسـتثمار.

- يُمكـن أن يُسـهم الكشـف عـن محتويـات القوائـم الماليـة مـن بيانـات أو معلومـات ماليـة فـي تحسـين قـدرة المسـتثمرين علـى اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية المناسـبة.

- مـن المتوقـع أن تفيـد نتائـج هـذه الدراسـة المسـتثمرين الحالييـن والمرتقبيـن فـي تطويـر المشـاريع الاقتصاديـة، وتعزيـز ركائـز الاقتصـاد الوطنـي الفلسـطيني.

حدود الدراسة: تتحدد نتائج هذه الدراسة بالحدود التالية:

- **الحدود الزمانية:** العام 2016.
- **الحدود المكانية:** مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).
- **الحد الموضوعي:** علاقة القوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.
- **الحد البشري:** رؤساء مجالس الإدارات، والمديرون التنفيذيون، والمديرون الماليون، ومدققي الحسابات الداخليين في الشركات الخدماتية.

مصطلحات الدراسة: يرد في هذه الدراسة بعض المصطلحات والتي بحاجة إلى تعريف، وهي:

- **القوائم المالية:** تعرف في هذه الدراسة بأنها: عرض مالي منظم يتم إعداده محاسبيًا للمنشأة الاقتصادية في مدة زمنية معينة؛ إذ تبين هذه القوائم موجودات المنشأة ومطلوباتها، وصافي ربحها وخسارتها، وتدفقاتها النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات التفسيرية المتممة لها.
- **الاستثمار:** تعرف في هذه الدراسة بأنها: توظيف رؤوس الأموال، وتوجيه الموارد الأخرى في مجالات ونشاطات ومشاريع اقتصادية مختلفة، بما يحقق تدفقات نقدية مستقبلية، ويعود بمنافع على المالكين والدولة.
- **اتخاذ القرارات:** تعرف في هذه الدراسة بأنه: عملية يتم بموجبها اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة لحل المشكلة بعد دراستها وتحليلها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.
- **اتخاذ القرارات الاستثمارية:** هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار الأكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة (محمود ودباش، 2016)
- **الشركات الخدماتية:** هي التي تقوم بتقديم خدمات للغير وهي هادفة للربح من خلال معاملاتها مع الزبائن، مثل شركات الاستشارات الفنية والإدارية، وشركات السياحة والفندقة، وشركات النقل والمواصلات.

الإطار النظري:

أولاً- القوائم المالية:

1. **مفهوم القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي الرسمي للنظام المحاسبي، وهذه القوائم تزود المستخدمين بإحصاءات وبيانات عن التشغيل من خلال قائمة نتيجة الأعمال بما في ذلك صافي الربح أو الخسارة عن مدة معينة، وإحصائيات عن الموارد من خلال الميزانية، إضافة إلى التدفقات النقدية.

وتعرف القوائم المالية بأنها: «عرض مالي منظم للمركز المالي للمشروع، والعمليات التي يقوم بها، والهدف من هذه البيانات هو عرض المعلومات حول المركز المالي للمشروع وأدائه وتدفقاته النقدية والتي تستخدمها شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات نتائج الإدارة للموارد الموكلة لها» (عيسى، 2003، 86).

ويعرفها (حجازي، د. ت، 114) بأنها «الناتج الرسمي للنظام المحاسبي؛ إذ تمد المستخدمين بإحصاءات عن التشغيل من خلال قائمة الدخل بما في ذلك صافي الربح أو الخسارة عن مدة محددة، وإحصائيات عن الموارد من خلال الميزانية».

في ضوء ما تقدم من تعريفات اصطلاحية للقوائم المالية، فإن الباحث يُعرفها إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنها: عرض مالي منظم للمنشأة يتم إعداده محاسبياً في مدة زمنية معينة.

أهداف القوائم المالية:

تتعدد أهداف القوائم المالية وفقًا لما تقدمه من معلومات مالية لكافة الفئات المستخدمة لها؛ فهي تساعد في التنبؤ بنتائج نشاط المنشأة وتقييم أدائها وإجراء المقارنات اللازمة كي يتمكنوا من اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستخدام الأمثل لموارد المنشأة.

لقد حدد (أبو المكارم، 2004، 26) أهم أهداف القوائم المالية وتتخلص في توفير معلومات للأغراض التالية:

- اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية.
- التعرف على التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للمنشأة.
- كما أضاف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB, 1978, 14)[1]،

(1) FASB: Financial Accounting Standards Board

أهدافًا أخرى للقوائم المالية تتمثل فيما يلي:

- توفير البيانات المالية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحهم تجاه المنشأة.
- توفير البيانات اللازمة عن نشاط المنشأة ومقدرتها الكسبية.
- بيان مصادر أموال المنشأة وأوجه استخدامها وما طرأ على كل منها من تغيرات خلال مدة مالية معينة.

في ضوء ما سبق يتضح بأن الهدف الأساسي للقوائم المالية توفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وكلما كان لدى متخذي القرار معلومات ملائمة عن طبيعة نشاط المنشأة وظروف أعمالها الاقتصادية كلما أمكنهم ذلك من إحداث تغيير إيجابي في تطورها ونموها، كما أن القوائم المالية يمكن لها أن تعكس المؤشرات على أداء المنشأة من ناحية، والوقوف على إمكانية اتخاذ قرارات الاستثمار من ناحية أخرى.

2. مكونات القوائم المالية:

وفق ما أوردته دراسة كل من (دهمش وآخرون، 2005، 34)، ودراسة (الحدرب، 2010، 60) فإنه يتم إعداد القوائم المالية وفقًا لما سيتم بيانه شريطة موافقة مجلس الإدارة ومتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بحيث تشمل:

- **قائمة المركز المالي:** تبين المجموعة الرئيسة للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين، والعلاقة بين هذه المجموعات في نقطة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة.
- **قائمة الدخل:** تبين نتيجة أعمال أداء المنشأة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية، ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح.
- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** تبين مصادر التغيرات في حقوق المساهمين من عمليات رأس المال مع أصحاب المشروع، ويمكن أن تشمل حقوق الملكية البنود التالية :(الأسهم الممتازة، والأسهم العادية، والاحتياطي القانوني، وعلاوة الإصدار، والأرباح المجمعة).
- **قائمة التدفقات النقدية:** تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية في المدة التي تحصل فيها هذه التدفقات والتي تصف إما تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية، أو الأنشطة التمويلية.

- **الإيضاحات التفسيرية:** تتألف من بيان الالتزام بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي وموجز سياسات المحاسبة المهمة ومعلومات إيضاحية أخرى.

3. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية:

لما كان الغرض الرئيس للقوائم المالية هو توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لمتخذي القرارات، فإن تحقيق هذا الغرض يقتضي توافر الخصائص النوعية للمعلومات، وتقسم هذه الخصائص إلى قسمين هما: (كمال، 2013)

أولاً- خصائص أولية Primary Qualities: المواصفات التي تميز المعلومات المفيدة عن المعلومات الأقل منفعة تعتبر من المواصفات الرئيسة، حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار يجب أن تتصف بالآتي:

أ. **الملاءمة:**

إن ملاءمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توافرها في هذه المعلومات، وتعني مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها، كما يقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على القرارات الإدارية، كذلك قدرتها على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية. وترتبط خاصية الملائمة بالاستخدام الخاص بالمعلومات، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة للقرار المعين، فإنها لن تكون مفيدة، حتى لو توافرت كافة الخصائص الأخرى.

ب. **إمكانية الاعتماد عليها (الدقة/الوثوق/المصداقية):**

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها، فإنه يجب أن تحتوي على قدر كاف ومقبول من الثقة وإمكانية الاعتماد عليها كمقياس للأحداث والعمليات المالية والاقتصادية التي تمثلها، بمعنى أن تعبر بصدق عن نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

ثانيًا- خصائص ثانوية: حددت هيئة معايير المحاسبية المالية (FASB) الخصائص الثانوية التالية، والتي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية، فهناك صفات إضافية مباشرة على المعلومات المحاسبية هي:

1. **القابلية للمقارنة Comparability:** يؤدي استخدام السياسات المحاسبية إلى تباين المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمنشأة، مما يسبب صعوبة في إجراء المقارنات بين النتائج المالية للمنشأة لفترات محاسبية متتالية، كما يحد من إجراء المقارنات والتحليلات القطاعية، وبالتالي فإن عرض البيانات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها

قابلـة للمقارنـة، سـواء مـع المعلومـات علـى مسـتوى القطـاع ككل، أم علـى المسـتوى الداخلـي للشـركة، يحقـق قـدرة أكبـر فـي تقييـم الأداء، وتحسـين التنبـؤات، وترشـيد القـرارات الإداريـة.

2. **الثبـات والاتسـاق Consistency:** إن لمبدأ الثبـات والاتسـاق أهميـة كبـرى فـي تحقيق خاصيـة القابليـة للمقارنـة، حيـث يشـير إلـى ضـرورة التـزام المنشـأة بتطبيـق نفـس السياسـات المحاسـبية فـي معاملاتهـا وأنشـطتها خـلال الـدورات المحاسـبية المتعاقبـة، وتلـزم معاييـر المحاسـبة الدوليـة الشـركات بضـرورة الإفصـاح عـن أي تغييـر فـي السياسـات المحاسـبية المتبعـة، وبيـان الأسـباب التـي أدت لهـذا التغيـر والآثـار المترتبـة عليـه.

ثانيًا- القرارات الاستثمارية:

1. ماهية الاستثمار؟

عـرف (إبراهيـم، 1985، 100) فـي المعجـم الوسـيط الاسـتثمار لغويًـا بأنـه «اسـتخدام الأمـوال فـي الإنتـاج إمـا بشـكل مباشـر، أو غيـر مباشـر»، أمـا اصطلاحيـاً فيعرفـه (Bumal, & Alan's, 1997, 143) بأنـه: «مجمـوع إنفـاق مشـروعات الأعمـال الجديـدة علـى التجهيـزات والمسـتلزمات والبيـوت الجديـدة، أو أي تمثيـل بكافـة أوجـه الإنفـاق التـي تـؤدي مباشـرة إلـى زيـادة الأصـول الثابتـة أي تكويـن رأس المـال الثابـت»

فـي ضـوء مـا تـم عرضـه مـن تعريفـات للاسـتثمار، فإنـه يُمكـن اسـتخلاص الجوانـب التاليـة: (لعيشي، 2010)

- الاسـتثمار هـو توظيـف رؤوس الأمـوال، وتوجيـه المـوارد الأخـرى فـي مجـالات ونشـاطات ومشـاريع اقتصاديـة مختلفـة، بمـا يحقـق تدفقـات نقديـة مسـتقبلية، ويعـود بمنافـع علـى المالكيـن والدولـة.
- إن عمليـة اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية تعتبـر مـن أهـم الأمـور التـي شـغلت المسـتثمرين؛ لأنهـم الفئـة الأكثـر تعرضًـا للمخاطـر، وتتحمـل مـا قـد يترتـب عليهـا مـن خسـارة أو فشـل الشـركة عنـد تحقيـق أهدافهـا، كمـا أنهـم أكثـر الأطـراف اسـتفادة مـن العائـد فـي حـال نجاحهـا، فـي ضـوء هـذه الأهميـة لاتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية لا بـد وأن تتخـذ وفقًـا لخطـة معـدة علـى أسـس علميـة وسـليمة وواضحـة ومبنيـة علـى معلومـات وبيانـات دقيقـة.

ومهمـا اختلفـت أنـواع وتصنيفـات الاسـتثمار إلاّ أنـه مـن أجـل اتخـاذ القـرار بالاسـتثمار، فـإن

الباحث يرى ضرورة التأكيد على ما يلي:

- أن اتخاذ القرار الاستثماري يمثل اختيار البديل الأفضل من عدة بدائل استثمارية استنادًا إلى دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك البدائل.
- أن اختيار البديل الأفضل يتمثل في البديل الذي يحقق أعلى عائد بأقل تكلفة وأقل مخاطرة.

2. مفهوم القرار الاستثماري وخصائصه:

يعتبر القرار الاستثماري الأكثر أهمية وخطورة للمنشأة؛ وذلك لأنه يتضمن ارتباطًا ماليًا، وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه، وتعرف اتخاذ القرارات بأنها عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقًا للأهداف المراد تحقيقها وكذلك يمكن تعريفها بأنها اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة على أسس علمية وحقائق تفيد عملية المفاضلة (العيسى، 2003، 23).

وفي ضوء ذلك يُعرَّف القرار الاستثماري بأنه القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار الأكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة (محمود ودباش، 2016).

3. مراحل أو خطوات اتخاذ القرارات الاستثمارية:

هناك شبه اتفاق عام على أن اتخاذ القرارات يمر بمراحل وخطوات عديدة، ولقد حدد كل من (الفخراني، 2010)، و(الشميمري وآخرون، 2008، 133 - 136)، و(جاد الرب، 2005)، و(خلفي، 2009، 9) هذه المراحل فيما يلي: تعريف المشكلة، تحليل المشكلة، تحديد البدائل، تقييم البدائل، اختيار البديل الأنسب، البدء في التنفيذ، التقييم والرقابة على التنفيذ.

4. متطلبات نجاح القرارات الاستثمارية المتخذة:

إن المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال يسعون إلى تحقيق نجاح القرارات الاستثمارية التي يتخذونها، ولكن ذلك يستوجب توافر عدة متطلبات من أهمها: الموارد المالية، والمعلومات المالية الكافية والمناسبة، وبيئة الأعمال والأنشطة الاستثمارية الخصبة، والاستقرار الاقتصادي والسياسي، والضمان القانوني الحالي والمستقبلي لحقوق المستثمرين (عبد الحميد، 2000، 43 - 45).

ويرى الباحث في ضوء ما تقدم بأن نجاح القرارات الاستثمارية في تحقيق أهدافها تتمثل فيما يلي:

- توفر الموارد المادية، والبشرية.
- توفر المعلومات المحاسبية التي تتسم بالخصائص النوعية.
- تهيئة وتعزيز المناخ العام للاستثمار من خلال توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، والاجتماعي.
- وجود التشريعات القانونية التي توفر الحماية لحقوق الشركات.

5. القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية:

تُعد القوائم المالية بما تتضمنه من معلومات عن المنشأة مصدرًا رئيسًا للمعلومات، ومن شأن هذه المعلومات تحسين قدرات المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مما يساعد على جذب المستثمرين بهدف الاستثمار في هذه الشركة وغيرها.

ومن هنا تتضح أهمية الدور الذي تلعبه القوائم في إمداد المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال بالمعلومات الضرورية التي تتصف بالثقة والمصداقية والملائمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة في الوقت المناسب.

إن أغلب القرارات الاستثمارية تعتمد –إلى حد كبير- على ما تحتويه القوائم المالية من معلومات، فلقد أشار (الراوي، 1999، 252) بأن «اتخاذ أي قرار جيد يعتمد بنسبة (90%) على المعلومات و(10%) على الذكاء والإلمام، فكل القرارات تتطلب معلومات والغرض الرئيس للحصول على المعلومات هو من أجل استخدامها للوصول إلى القرارات وتنفيذها وتثبيتها، وفي حقيقة الأمر فإن الواقع يشير إلى أن موضوعي القرارات والمعلومات مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر.

وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكن استخلاص ما يلي:

- إن القوائم المالية يفترض أن تقدم المعلومات وفقًا لاحتياجات المستثمرين.
- إن القوائم المالية يفترض أن تحتوي على معلومات مالية ملائمة وموثوقة تؤدي إلى حُسن توجيه وتشجيع قطاع الخدمات، ورفع كفاءة الشركات الخدماتية، وجعلها محط ثقة وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

لقد اهتمت الجمعيات والهيئات المهنية بأهمية الإفصاح عن المعلومات اللازمة في صنع قرار الاستثمار في المجالات الاقتصادية كافة، وأكدت على ضرورة توافر المعلومات من حيث الكم والكيف، كما تم تحديدها من قبل (FASB) في نشرة رقم (1) بأن القوائم المالية يجب أن تتضمن ما يلي:

تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات التي تساعدهم في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، والتدفقات الناتجة عن بيع أو استرداد أو استحقاق الاستثمارات المالية والقروض، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة الوحدة على خلق نقدية كافية لمواجهة الأزمات في التوزيعات، والفوائد وأقساط القروض وسدادها عند استحقاقها كما تتأثر أيضًا بتوقعات المستثمرين والدائنين بالمقدرة الكسبية للوحدة، مما ينعكس على أسعار الأسهم.

1. تقديم معلومات عن الأداء المالي للوحدة، وعلى الرغم من أن قرارات الاستثمار والتمويل تعكس توقعات المستثمرين بالأداء المستقبلي للوحدة، إلا أن هذه التوقعات تبني في الغالب على تقييم الأداء السابق.
2. وفي ضوء ما تقدم يُمكن القول: إن القوائم المالية بما تتضمنه من معلومات ملائمة أو دقيقة تشكل محور اهتمام المستثمرين، فهي تُعد مصدرًا رئيسًا للمعلومات اللازمة لهم، وأداة استرشادية توجه قراراتهم في مراحل اتخاذ القرارات كافة، مما يحسن من قدراتهم في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب في الوقت المناسب، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة بين القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثانيًا- الدراسات السابقة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، أُجْرِيَتْ دراسات متعددة على المستويات المحلية والعربية والدولية، فقد هدفت دراسة زيد (2015) إلى تقديم اقتراحات يمكن أن تُسهم في الارتقاء بعملية اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم، وهدفت أيضاً إلى معرفة الآثار السلبية التي قد تترتب عن استخدام التحليل الفني في عملية اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم، وتحقيقيًا لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أن القرار الاستثماري الرشيد هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر، وبأقل التكاليف، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بأنه يجب على المستثمر الذي يرغب في تعظيم عوائده، وترشيد قراراه الاستثماري باستخدام التحليل المالي والفني اللازم.

كما هدفت دراسة صالح (2014) إلى التعرف على مدى استخدام شركات قطاع الخدمات

الفلسطينية في قطاع غزة لمدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية ودورها في اتخاذ القرارات، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن: نظام التكاليف المطبق في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة يعتمد على أسس علمية محاسبية تلبي حاجة الإدارات في اتخاذ القرارات، كما تستخدم إدارات الشركات أدوات مدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية بشكل مبسط وبنسب متفاوتة، وقد قدمت الدراسة توصيات عدة، أهمها: ضرورة تركيز اهتمام إدارات الشركات بمدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية بشكل متكامل. وتوصلت دراسة الفرا (2013) إلى نتائج عدة، أهمها توفر التقارير والقوائم المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية بجميع قطاعاتها معلومات عن صافي مبيعات أو إيرادات بنسبة (4%)، كما تحتوي التقارير السنوية لهذه الشركات على بيانات وصفية عن الأداء التسويقي بنسبة (99%)، في ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة توفير الاهتمام الكافي لتقييم أداء وظيفة التسويق ونشاط البيع. وفي إطار الدراسات التي استهدفت معرفة كيفية الاستفادة من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وفي نفس الاتجاه أجرى كل من محجوب (2010) دراسة هدفت إلى معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، وقد تم استخدام المنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: أن المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وأن معلومات القوائم المالية لها دور في تقويم أداء المنشأة بإدارة الأموال المتاحة، وأن نشر معلومات القوائم المالية يحد من قصور الإفصاح المحاسبي، وأوصت الدراسة بضرورة تجميع البيانات المحاسبية الدقيقة عن الموقف المالي للمنشأة، وإعداد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالمواصفات المناسبة للمنشأة، وجاءت دراسة الزبيدي (2010) لاستطلاع وجهة نظر المستثمرين في معرفة أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار من حيث بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وتوصل إلى أن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، كما أنهم يدركون أن المعلومات الأخرى غير المالية ذات تأثير كبير في قراراتهم الاستثمارية، وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بالعمل على زيادة وعي المستثمرين الأفراد بأهمية خطاب مجلس الإدارة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وعدم إتاحة، كما استخلص البحيصي، ونجم (2009) أن المستثمرين لديهم إدراك بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار، وأن المعلومات الواردة في التقارير المالية غير كافية، ولكن غالبًا ما يتم استخدامها في قرارات الاستثمار، وفي ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بالاهتمام بوظيفة تحليل القوائم المالية، وتعزيز قانون سوق فلسطين للأوراق المالية بتعليمات تطالب بوجود إفصاح أكثر ووضوحًا والتزاماً للشركات، وتوفير المعلومات المحاسبية بالسرعة المطلوبة

عبر نشر تقارير دورية ربع سنوية، وتوصلت دراسة (Heidhues and Patel, 2008) إلى وجود دور للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وأن هناك عدة عوامل تؤثر على تفسير المعلومات المحاسبية كالعوامل الثقافية والشخصية. وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة تحليل البيئة المحيطة بعملية اتخاذ القرارات التي لها أثر كبير على نوعية البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات وعلى متخذي القرارات أنفسهم، وفي دراسة أخرى قام بها (Julsuchada, et.al, 2008) بهدف الكشف عن دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التنفيذية، ومعرفة استخدامات تلك المعلومات، مع الأخذ بالاعتبار الخصائص الشخصية التي من الممكن أن تؤثر عليها، توصل الباحثون أن الخصائص الشخصية لمستخدمي المعلومات المحاسبية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة أخذ طبيعة المعلومات المحاسبية والخصائص الشخصية لمستخدمي هذه المعلومات في الاعتبار، وذلك عند تصميم نظم المعلومات المحاسبية حتى تكون متطورة وذات فاعلية، كما تناولت دراسة لايقة (2007) الكشف عن أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف، وبيان قصور القوائم المالية المنشورة حاليًا من قبل المصرف وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (30)، ومن بين ما توصلت إليه الدراسة عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث تبين أنها فقط تقتصر على قائمتي الدخل والميزانية العمومية، وكذلك لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية. في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية، وبخاصة المعيار الدولي رقم (1) المتعلق بإعداد القوائم المالية. أجرى حمزة (2007) دراسة هدفت إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي، كما هدفت أيضًا إلى اختبار مدى الاتساق المتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الافصاح عنها من قبل هذه الشركات، وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين بين هذه الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنها أوصت بضرورة التزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في هذا السوق، وكذلك ضرورة اتساق وتجانس التقارير المالية، وكذلك توصلت دراسة Ortiz (2006) إلى وجود إدراك واسع لدى المستثمرين في سوق الأوراق المالية لأهمية المعلومات المحاسبية، وأن هناك تباينًا بين آراء المستثمرين حول مدى كفاية المعلومات المنشورة بالقوائم المالية التي تنشرها الشركات المدرجة في سوق كولومبيا للأوراق المالية، وفي نفس المجال جاءت دراسة Bryan (1997) بهدف اختبار أثر الإفصاح المحاسبي طبقًا لمتطلبات هيئة سوق المال الأمريكية (SEC)في العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الأمريكية، والتي خلصت إلى أن الإفصاح عن العمليات المستقبلية قد تساعد

في تقييم مؤشرات نجاح المنشآت في المستقبل قصير الأجل. وكذلك أعد (Wright, Ken 1996) دراسة لمعرفة دور المعلومات المحاسبية وأهميتها عند اتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية، بهدف محاولة زيادة الوعي بسلوك المستثمرين وذلك بالتطبيق على أسواق رأس المال في المملكة المتحدة، وخلصت الدراسة إلى أهمية المعلومات المحاسبية المتعلقة بالقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية المستقبلية وتوزيعات الأرباح والعائد على الاستثمار والقيمة (الاستبدالية للأصول) عند التقييم والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من أسهم المنشآت (الأوراق المالية).

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعض الدراسات السابقة حاولت تبيان دور المعلومات في ترشيد قرارات المستثمرين، وخلصت جميعها إلى أن استخدامها حقق آثارًا إيجابية على المستثمرين مثل دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، كما أشارت نتائج بعض الدراسات إلى عدم كفاية المعلومات المالية التي يحتاج إليها المستثمرون مثل دراسة (البحيصي ونجم، 2009)، دراسة (لايقة، 2007)، كما يوجد بعض الدراسات أشارت إلى أن الحصول على هذه المعلومات يأتي في أوقات متأخرة عن الموعد المناسب لاتخاذ القرارات مثل دراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007)، ومن ثم انخفاض مستوى المنفعة من هذه المعلومات.

أفادت الدراسة الحالية من الدراسات والبحوث السابقة في جميع مراحلها سواء في صياغة أسئلتها وفروضها وكيفية بناء أداة الدراسة، أو الاستفادة من أهم النتائج والتوصيات.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث:

إن الدراسة الحالية أجريت في البيئة الفلسطينية التي تتسم بظروف اقتصادية وسياسية واستثمارية صعبة، خاصة في ظل القيود والعراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني، وطبقت على الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة، وتناولت القوائم المالية بكافة أنواعها والتي تعتبر الإطار الأشمل والأعم الذي يتضمن المعلومات المالية.

فروض الدراسة:

تحقيقًا لأهداف الدراسة، يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

1. توجد علاقة ارتباط معنوية قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

2. توجد علاقة ارتباط معنوية بين قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

3. توجد علاقة ارتباط معنوية بين التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

4. توجد علاقة ارتباط معنوية بين قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

5. توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

6. يوجد اختلاف بين متوسطات استجابات المبحوثين في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة حول العلاقة بين القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى لكل من المتغيرات التالية: (التخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وفترة نشاط الشركة، وصافي الدخل السنوي).

إجراءات الدراسة:

مرت الدراسة الحالية بالإجراءات التالية:

أولاً: منهج الدراسة:

تقع هذه الدارسة في منهجين، هما:

1. المنهج النظري: ويتمثل في:

مراجعة لنتائج البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة حول إعداد القوائم المالية في شركات الخدمات العاملة في قطاع غزة، ومدى علاقة هذه القوائم بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية السديدة.

2. المنهج التطبيقي: ويتمثل في:

إعداد استبانة وتطبيقها على عينة من متخذي القرارات في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة والمكونة من (رؤساء مجالس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والمديرين الماليين، ومدققي الحسابات الداخليين)، للتعرف إلى طبيعة علاقة إعداد القوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وقد تم استخدام مصدرين أساسين للمعلومات:

المصـادر الثانويـة: وتمثلـت فـي الكتـب والمراجـع العربيـة والأجنبيـة ذات العلاقـة، والدوريـات والمقـالات والتقاريـر، والأبحـاث التـي تناولـت موضـوع الدارسـة.

المصـادر الأوليـة: تـم جمـع البيانـات الأوليـة مـن خـلال اسـتبانة، صممـت خصيصًـا لهـذا الغـرض.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يُعـرف مجتمـع الدراسـة بأنـه جميـع مفـردات الظاهـرة قيـد الدراسـة، وبذلـك فـإن مجتمـع الدراسـة هـو جميـع الأفـراد الذيـن يكونـون موضـوع مشـكلة الدراسـة، وهـم يمثلـون فـي هـذه الدراسـة جميـع رؤسـاء مجالـس الإدارات، وجميـع والمديريـن التنفيذييـن، وجميـع المديريـن الماليين، إضافـة إلـى جميـع مدققـي الحسـابات الداخلييـن فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة التـي يبلـغ عددهـا (55) شـركة خدماتيـة بهـا (220) فـردًا، والجـدول التالـي يوضـح توصيـف مجتمـع الدراسـة:

جدول (1): توصيف مجتمع الدراسة (*)

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
رئيس مجلس إدارة	59	26.82%
مدير تنفيذي	70	31.82%
مدير مالي	55	25%
مدقق حسابات داخلي	36	16.36%
المجموع الكلي	220	100%

(*) أخذت هذه الإحصائية من جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بقطاع غزة عام 2016

ثالثًا- عينة الدراسة:

نظـراً لصغـر حجـم مجتمـع الدراسـة فقـد تـم اختيـار مجتمـع الدراسـة ككل كعينـة دراسـة، أي اسـتطلاع آراء جميـع أفـراد المجتمـع حيـث تـم توزيـع (220) اسـتبانة علـى كافـة أفـراد مجتمـع الدراسـة، وتـم اسـتعادة (190) اسـتبانة صالحـة للتحليـل، أي مـا نسـبته (86.3%) مـن مجتمـع الدراسـة ككل، والجـدول رقـم (2) يوضـح توصيـف عينـة الدراسـة:

جدول (2): يوضح توصيف عينة الدراسة بحسب متغيراتها المستقلة

المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	التكرار	النسبة
التخصص العلمي	محاسبة	87	%45.8
	إدارة أعمال	57	%30.0
	علوم مالية ومصرفية	16	%8.4
	أخرى	30	%15.8
المجموع		**190**	**100%**
المسمى الوظيفي	رئيس مجلس ادارة	59	%31.1
	مدير تنفيذي	67	%35.3
	مدير مالي	51	%26.8
	مدقق حسابات داخلي	13	%6.8
المجموع		**190**	**100%**
فترة نشاط الشركة	اقل من 5 سنوات	22	%11.6
	5 - وأقل من 10 سنوات	25	%13.2
	10 - اقل من 15 سنة	38	%20.0
	15 سنة فأكثر	105	%55.3
المجموع		**190**	**100%**
صافي الدخل السنوي	أقل من 5 مليون	124	%65.3
	5 - اقل من 10 مليون	57	%30.0
	10 - اقل من 15 مليون	3	%1.6
	15 مليون فأكثر	6	%3.2
المجموع		**190**	**100%**

رابعًا- أداة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها فإن أنسب أداة قياس يُمكن استخدامها في جمع البيانات من عينة الدراسة، هي الاستبانة، وقد مر إعدادها بالخطوات التالية:

الصورة الأولية للاستبانة:

تم تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة، بالإضافة إلى تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها الأولية مكونة من قسمين أساسيين:

القسم الأول: عبارة عن البيانات الشخصية للمستجيب والشركة التي يعمل بها ومفرداتها هي: (التخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وفترة نشاط الشركة في قطاع الخدمات، وصافي الدخل السنوي).

القسم الثاني: عبارة عن محاور الدراسة، ويتكون من (28) فقرة، موزعة على خمسة محاور أساسية:

المحور الأول: علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية ويتكون من (6) فقرات.

المحور الثاني: علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتكون من (6) فقرات.

المحور الثالث: علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتكون من (6) فقرات.

المحور الرابع: علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتكون من (5) فقرات.

المحور الخامس: علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتكون من (5) فقرات.

تم استخدام تدريج ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وفق الدرجات الموضحة في جدول رقم (3) :

جدول رقم (3): يوضح درجات تدريج الاستبانة

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المقياس	5	4	3	2	1

صدق الاستبانة: تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1. **صدق المحكمين «الصدق الظاهري»:** تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة والتدقيق، والعاملون في قطاع الاستثمار، وقد أبدى بعض المحكمين عددًا من الملاحظات على صياغة بعض الفقرات، والتي تمَّ أخذها بعين الاعتبار وعُدِّلت في ضوء آرائهم.

2. **صدق الاتساق الداخلي:**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4): يوضح معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة، والاستبانة ككل

#	المجالات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	*0.480	0.000
.2	علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	*0.766	0.000
.3	علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	*0.736	0.000
.4	علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	*0.617	0.000
.5	علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	*0.617	0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول رقم (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

ثبات الاستبانة Reliability:

تم التحقق من ثبات الاستبانة بطريقتين:

الطريقـة الأولـى: معامـل ألفـا كرونبـاخ Cronbach's Alpha Coefficient: جـاءت نتائـج حسـاب معامـل ألفـا كرونبـاخ كمـا هـي مبينـة فـي جـدول رقـم (5).

جدول رقم (5): يوضح معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

#	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
.1	علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	6	*0.836
.2	علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	6	*0.807
.3	علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	6	*0.784
.4	علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	5	*0.775
.5	علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	5	*0.765

(*) جميع قيم ألفا كرونباخ أكبر من (0.70)

يتضـح مـن النتائـج الموضحـة فـي جـدول رقـم (5) أن قيـم معامـل ألفـا كرونبـاخ تتـراوح بيـن (0.765 - 0.836) وهـي جميعهـا قيـم أكبـر مـن (0.70) وهـي بذلـك قيـم تـدل علـى ثبـات المقيـاس.

الطريقـة الثانيـة: التجزئـة النصفيـة: تـم حسـاب معامـل الارتبـاط بيـن مجمـوع درجـات الفقـرات الفرديـة (14) فقـرة، ومجمـوع درجـات الفقـرات الزوجيـة (14) فقـرة، وقـد بلغـت قيمـة معامـل ارتبـاط بيرسـون بيـن النصفيـن ر = 0.847، ثـم اسـتخدمت معادلـة سـبيرمان – بـراون

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2\,ر}{1 + 2\,ر}$$

وقد بلغت قيمة معامل الثبات بعد التعديل بمعادلة سبيرمان – براون (0.917)، مما يدل على أن أداة الدراسة تتسم بدرجة عالية من الثبات تفي بمتطلبات الدراسة.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) على درجة عالية من الصدق والثبات وقابلة للتطبيق.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي.
2. الاتساق الداخلي لحساب صدق أداة الدراسة.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. اختبار التجزئة النصفية (split half) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات.
6. اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance).

نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها:

نتائج الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الأول من أسئلة الدراسة على «ما علاقة قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة؟

وقد جاءت الإجابة عن هذا السؤال كما هي واردة في الجدول رقم (6)

جدول (6): يوضح معامل الارتباط بين قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة

	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥α) بين قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.	*0.557	0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05≥α.

يبين جدول رقم (6) أن معامل الارتباط (0.557)، وهي قيمة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (0.05) بين قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة، وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرض الأول من فروض الدراسة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، ودراسة (الفرا، 2013)، ودراسة (Ortiz, 2006)، ودراسة (محجوب، 2010)، ودراسة (Wright, Ken, 1996)، ودراسة (Bryan, 1997)، وتختلف مع دراسة (البحيصي، ونجم، 2009)، ودراسة (Sirisom et.al, 2008)، ودراسة (لايقة، 2007)، ودراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007).

ويرى الباحث بأن ذلك يعود إلى وجود معرفة كافية لدى المبحوثين بالمنافع المتعددة لإعداد قائمة المركز المالي، وبخاصة معرفة قيمة صافي حقوق المساهمين (رأس المال)، وبيان مدى استغلال الموارد المتاحة للشركة من أجل خدمتهم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الثاني من أسئلة الدراسة على الآتي: «ما علاقة قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة؟»

وقد جاءت الإجابة عن هذا السؤال كما هي واردة في الجدول رقم (6)

جدول (7): يوضح معامل الارتباط بين قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة

	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α 0.05)≥ بين قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.	*0.581	0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة α≤0.05.

يبين جدول رقم (7) أن معامل الارتباط يساوي (0.581)، وهي قيمة دالة احصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة، وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، ودراسة (الفرا، 2013)، ودراسة (Ortiz, 2006)، ودراسة (محجوب، 2010)، ودراسة (Wright, Ken, 1996)، ودراسة (Bryan, 1997)، وتختلف مع دراسة (البحيصي، ونجم، 2009)، ودراسة (Sirisom et.al, 2008)، ودراسة (لايقة، 2007)، ودراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007).

يرى الباحث بأن ذلك يعود لوجود دراية كافية لدى المبحوثين بمدى أهمية إعداد قائمة الدخل باعتبارها تظهر نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة، ومن ثم فهي أداة لقياس الأداء المالي، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة عند التخطيط للتوسع في النشاط الاستثماري.

نتائج الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الثالث من أسئلة الدراسة على الآتي: «ما علاقة قائمة التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة؟»

وقد جاءت الإجابة عن هذا السؤال كما هي واردة في الجدول رقم (8)

جدول (8): يوضح معامل الارتباط بين قائمة التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة

	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α 0.05)≥ بين قائمة التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.	*0.573	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة α≤0.05.

يبين جدول رقم (8) أن معامل الارتباط يساوي (0.573)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قائمة التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة، وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرض الثالث من فروض الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، ودراسة (الفرا، 2013)، ودراسة (Ortiz, 2006)، ودراسة (محجوب، 2010)، ودراسة (Wright, Ken, 1996)، ودراسة (Bryan, 1997)، وتختلف مع دراسة (البحيصي، ونجم، 2009)، ودراسة (Sirisom et.al, 2008)، ودراسة (لايقة، 2007)، ودراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007)

ويرى الباحث بأن ذلك يعود إلى وجود إلمام عالٍ لدى المبحوثين بالمنافع التي يوفرها إعداد قائمة التدفقات النقدية وخاصة معرفة قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات، إضافة لمعرفة القدرة الكسبية للمنشأة.

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الرابع من أسئلة الدراسة على «ما علاقة قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة؟»

وقد جاءت الإجابة عن هذا السؤال كما هي واردة في الجدول رقم (9)

جدول (9): يوضح معامل الارتباط بين قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة

	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α 0.05)≥ بين قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.	*0.610	0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة α≤0.05.

يبين جدول رقم (9) أن معامل الارتباط تساوي (0.610)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة، وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرض الرابع من فروض الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، ودراسة (الفرا، 2013)، ودراسة (Ortiz, 2006)، ودراسة (محجوب، 2010)، ودراسة (Wright, Ken, 1996)، ودراسة (Bryan, 1997)، وتختلف مع دراسة (البحيصي، ونجم، 2009)، ودراسة (Sirisom et.al, 2008)، ودراسة (لايقة، 2007)، ودراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007).

ويرى الباحث أن استجابات المبحوثين جاءت لتبين مدى معرفتهم بأهمية المعلومات المالية الواردة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، والبدائل المتاحة حول الاستثمار، مما يساعدهم في رسم وإعداد الخطط الاستثمارية الملائمة التي تفضي إلى نتائج فعلية.

نتائج الإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الخامس من أسئلة الدراسة على «ما علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة؟»

وقد جاءت الإجابة عن هذا السؤال كما هي واردة في الجدول رقم (10)

جدول (10): يوضح معامل الارتباط بين الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة

	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α 0.05)≥ بين الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة	*0.463	0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (10) أن معامل الارتباط تساوي (0.463)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة، وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرض الخامس من فروض الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، ودراسة (الفرا، 2013)، ودراسة (Ortiz, 2006)، ودراسة (محجوب، 2010)، ودراسة (Wright, Ken, 1996)، ودراسة (Bryan, 1997)، وتختلف مع دراسة (البحيصي ونجم، 2009)، ودراسة (Sirisom et.al, 2008)، ودراسة (لايقة، 2007)، ودراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007).

ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى وجود إدراك كبير ومعرفة كافية لدى المبحوثين بمدى أهمية هذه الإيضاحات كونها توفر معلومات جوهرية عن أسس عرض القوائم المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة.

نتائج الإجابة على السؤال السادس من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال السادس من أسئلة الدراسة على: «هل يوجد اختلاف بين متوسطات استجابات المبحوثين في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة حول العلاقة بين القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى لكل من المتغيرات التالية (التخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وفترة نشاط الشركة، وصافي الدخل السنوي)

وفيما يلي ما تم التوصل إليه من نتائج لكل من هذه المتغيرات:

أولًا- النتائج المتعلقة بمتغير التخصص العلمي (محاسبة، إدارة أعمال، علوم مالية ومصرفية، أخرى):

جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (11)

جدول رقم (11): يوضح نتائج اختبار «التباين الأحادي» ANOVA لمتغير التخصص العلمي

المجال	المتوسطات				قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	محاسبة	إدارة الأعمال	علوم مالية ومصرفية	أخرى		
علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	4.27	4.32	4.10	4.15	0.404	0.750
علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.86	3.80	3.23	3.87	1.052	0.377
علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.98	3.82	3.67	3.87	0.530	0.663
علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.88	3.81	3.88	3.86	0.052	0.983
علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.95	3.90	3.55	3.93	0.478	0.699
إجمالي محور القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة	3.89	3.94	3.40	3.87	2.005	0.124

يتضح من الجدول رقم (11) أن قيمة (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً لكل مجال من مجالات الاستبانة وللاستبانة ككل، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود اختلاف بين استجابات المبحوثين حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير التخصص العلمي.

ثانيًا- النتائج المتعلقة بمتغير المسمى الوظيفي (رئيس مجلس إدارة، مدير تنفيذي، مدير

مالـي، مدقـق حسـابات داخلي):

جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (12)

جدول رقم (12): يوضح نتائج اختبار «التباين الأحادي» ANOVA لمتغير المسمى الوظيفي

المجال	المتوسطات				قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	رئيس مجلس إدارة	مدير تنفيذي	مدير مالي	مدقق حسابات داخلي		
علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	4.18	4.29	4.25	4.33	0.179	0.910
علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.61	3.88	3.91	3.06	1.511	0.223
علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.76	3.98	3.93	3.95	0.467	0.706
علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.86	3.82	3.84	4.20	0.316	0.814
علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.73	3.82	4.01	4.33	1.058	0.376
إجمالي محور القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة	3.68	3.90	3.95	3.95	1.080	0.366

يتضـح مـن الجـدول رقـم (12) أن قيمـة (F) المحسـوبة غيـر دالـة إحصائيًـا لـكل مجـال مـن مجـالات الاسـتبانة وللاسـتبانة ككل، وهـذه النتيجـة تشـير إلـى عـدم وجـود اختـلاف بيـن اسـتجابات المبحوثيـن حـول القوائـم الماليـة وعلاقتهـا بترشـيد اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية فـي الشـركات الخدماتيـة العاملـة فـي قطـاع غـزة تعـزى لمتغيـر التخصـص المسـمى الوظيفـي.

ثالثًا- النتائج المتعلقة بمتغير فترة نشاط الشركة (أقل من 5 سنوات، 5 - أقل من 10 سنوات، 10 - أقل من 15 سنة، 15 سنة فما فوق):

جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (13)

جدول رقم (13): نتائج اختبار «التباين الأحادي» ANOVA لمتغير فترة نشاط الشركة

المجال	المتوسطات				قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	أقل من 5 سنوات	5 - أقل من 10 سنوات	10 - أقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر		
علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	4.29	4.54	4.40	4.09	2.473	0.071
علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.57	3.98	3.74	3.77	0.386	0.763
علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.69	3.98	3.97	3.85	0.504	0.681
علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.77	3.63	3.93	3.86	0.432	0.731
علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.90	4.00	3.95	3.85	0.132	0.940
اجمالي محور القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة	3.74	3.96	3.94	3.80	0.607	0.613

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيمة (F) المحسوبة غير دالة إحصائيًّا لكل مجال من مجالات الاستبانة وللاستبانة ككل، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود اختلاف بين

استجابات المبحوثين حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير فترة نشاط الشركة.

رابعاً: النتائج المتعلقة بمتغير صافي الدخل السنوي للشركة (1 - 5 مليون $، أكثر من 5 - أ قل من 10 مليون $، أكثر من 10 - أقل من 15 مليون $، 15 مليون فأكثر):

جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (14)

جدول رقم (14) نتائج اختبار «التباين الأحادي» ANOVA لمتغير صافي الدخل السنوي

المجال	المتوسطات				قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	من 1 - 5 مليون	أكثر 5 - أقل من 10 مليون	أكثر 10 - أقل15 مليون	15 مليون فأكثر		
علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.	4.22	4.29	4.50	4.50	0.313	0.816
علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.69	3.88	4.83	4.42	1.505	0.223
علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.85	3.93	3.83	4.42	0.681	0.568
علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.83	3.79	4.00	5.00	2.735	0.052
علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.96	3.75	3.80	4.00	0.448	0.720
إجمالي محور القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة	3.86	3.78	4.21	4.46	1.609	0.198

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة (F) المحسوبة غير دالة إحصائيًا لكل مجال من مجالات الاستبانة، وللاستبانة ككل، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود اختلاف بين استجابات المبحوثين حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير صافي الدخل السنوي.

يتضح من خلال عرض نتائج السؤال السادس من أسئلة الدراسة عدم وجود اختلاف لكل من مغيرات: (التخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وفترة نشاط الشركة، وصافي الدخل السنوي)، في آراء المبحوثين، والتحقق من عدم صحة الفرض السادس، ويعود ذلك إلى الإدراك العالي للمبحوثين ومعرفتهم الكافية بأهمية إعداد القوائم المالية واعتبارها مصدراً رئيسياً ومرجعاً هاماً عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.

النتائج والتوصيات:

أولًا- النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين مكونات القوائم المالية (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق المساهمين، والايضاحات التفسيرية المتممة) وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.
- عدم وجود اختلاف بين استجابات المبحوثين في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى لكل من المتغيرات التالية: (التخصص العلمي - المسمى الوظيفي - فترة نشاط الشركة - صافي الدخل السنوي).

ثانياً: التوصيـــات:

1. ضرورة الاهتمام باتخاذ القرارات الاستثمارية في ضوء المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية بحيث لا يتم اتخاذ القرارات بناء على التقديرات الشخصية لما لذلك من آثار سلبية على القرارات المتخذة.
2. العمل على إعداد وتطوير نظام معلومات محاسبي على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية يلبي متطلبات إدارة الشركات الخدماتية، والمستثمرين من المعلومات اللازمة لترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. قيام الجهات الرسمية وغير الرسمية بإرشاد وتوجيه الشركات الخدمية بضرورة إعداد وعرض وتقديم قوائمها المالية بصورة مبسطة وسلسة، بحيث يُمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

إبراهيم، أنيس (1985). المعجم الوسيط (ج1). مطبعة قطر الوطنية.

إسماعيل، عمر حجي (2004). دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالتطبيق على المصارف العقارية في سورية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة حلب.

البحيصي، عصام ونجم، أنور (2009). مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية ألهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية. مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية 17(2).

جاد الرب، سيد محمد (2005). السلوك التنظيمي موضوعات وتراجم وبحوث إدارية متقدمة. مطبعة العشري.

حجازي، محمد عباس (1992). المحاسبة الإدارية. مكتبة عين شمس.

الحدرب، زهير إبراهيم (2010). علم تدقيق الحسابات. دار البداية للنشر.

حمزة، محيي الدين (2010). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 23(1).

حميدات، جمعة (2013). منهاج محاسب عربي قانوني معتمد *ACPA* الورقة الثانية المحاسبة. المجمع الغربي للمحاسبين القانونيين.

الحيالي، سندية والجعفر (2015). ليث، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الاقتصاد والمالية، 55.

أبو خشبة، عبد العال هاشم (2012). مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها. http//:blogspot.q8se.com/blog-post_02.html

خلفي، اسمهان (2009). دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الحاج لخضر.

دهمش، نعيم والخليلة، محمود وأبو نصار، محمد (2005). مبادئ المحاسبة (ط2). الجامعة الأردنية.

الراوي، حكمت أحمد (1999). نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة. دار الثقافية للنشر والتوزيع.

الزبيدي، فراس خضير (2010). أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12(3).

زيد، حياة (2015). دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية الأردن السعودية وفلسطين. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد خيضر.

الشرقاوي، علي (2002). العملية الإدارية، وظائف المديرين. دار الجامعة الجديدة.

الشلتوني، فايز زهدي (2005). مدى دالة القوائم المالية كأداة لإلفصاح عن المعلومات الضرورية الالزمة لمستخدمي القوائم المالية [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية.

الشميمري، أحمد وهيجان، عبد الرحمن وغنام، بشرى (2008). مبادئ إدارة الأعمال الأساسيات والاتجاهات الحديثة (ط4). دار العبيكان للطباعة والنشر.

صالح، صباح فوزي. (2014). الإدارة الاستراتيجية للتكلفة ودورها في اتخاذ القرارات في شركات قطاع الخدمات الفلسطينية في قطاع غزة [رسالة ماجستير غير منشورة] الجامعة الإسلامية.

عبد الحميد، عبد المطلب (2000). دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الدار الجامعية.

العيسى، ياسين أحمد (2003). أصول المحاسبة الحديثة (ج1). الشروق للنشر والتوزيع.

الفخراني، خالد (2010). إطار نظري عن اتخاذ القرارات [رسالة دكتوراه]. httppsychology.alafdal.net/t975 - topic

الفرا، عبد الشكور عبد الرحمن (2013). دور المعلومات المحاسبية في تقييم أداء وظيفة التسويق ونشاط البيع دراسة تحليلية للتقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية 15(1).

كمال، يوسف (2013). الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية منتدى المحاسب العربي. https://:com.accdiscussion/ htm.acc6124.

لعيشي، جمال (2010). محاسبة المسئولية والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد.

محجوب، أمل جعفر عطا المنان (2010). المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار [رسالة ماجستير]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. repository//http sustech.edu/handle / 123456789 / 6056

محمود، جمام ودباش، أميرة (2016). أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر. مجلة دراسات وأبحاث، 26.

أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح (2004). دراسات متقدمة في المحاسبة المالية (ط2). دار الجامعة الجديدة.

اليقة، روال كاسر (2007). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار -دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة تشرين.

المراجع الأجنبية:

Boumal, W. & Blinder A. (1997). *Macro-Economic* (7th ed.). The Dryden Pressruns.

Bryan, H. S. (1997). Incremental information content of required disclosures contained in management discussion and analysis. *Accounting Review*, 301.

FASB. (1978) *Objectives of Financial Reporting by Business Enterprise, Statement of Financial Accounting Concepts*.

Heidhues, E. and Patel, C. (2008). *The role of accounting information in decisionmaking processes in a German dairy cooperative* [paper presentation]. International Conference on Accounting and Business 2008. Shanghai, China.

Julsuchada, S., Naphaphorn, P., Rattanawadee, S., Varaporn, P., Khajit, k., & Pratanphorn, P., (2008). *The accounting information received: its utilization to enhance Thai executive decision making and the effect of personal characteristics*. *Journal of International Business and Economics*, 8(3).

Sirisom, J., Naphaphorn, P., Rattanawadee, S., Varaporn, P., Khajit, k., & Pratanphorn, P. (2008). *The accounting information received: its utilization to enhance Thai executive decision making and the effect of personal characteristics*. *Journal of International Business and Economics*, 8(3).

Ortiz F, M. (2006). *La información financiera y la toma decisiones en el Mercado de valores colombiano*. *Revista Iberoamericana de Contabilidad*.

Wirght, M., and Robbie. K. (1996). Venture capitalists, unquoted equity investment appraisal and the role of accounting information. *Accounting and Business Research*, 153168-. https://doi.org/10.108000014788.1996.9729506/

Romanization Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

ʾibrāhym ʾanīsa 1985). almuʻjama alwasīṭa j miṭbaʻata qaṭari alwaṭaniyyati

ʾismāʻyl ʻumara ḥujjay 2004). dawra niẓāmi almaʻlūmāti almāliyya fī tarshīdi alqarārāti alistithmāriyyati bi-al-taṭbīqi ʻalā almaṣārifi alʻaqāriyyati fī sūriyyatu risālata mājistīri ghayri manshūratin jāmiʻata ḥulabin

al-bḥyṣy ʻiṣāmun wanajmun ʾanūra 2009). mudā ʾidrāki almustathmirīna fī sūqi filasṭīnin lil-ʾāwrāqi almāliyyati ʾalihammiyyati istikhdāmi almaʻlūmāti almuḥāsabiyyati litarshīdi qarārātihimi alistithmāriyyati majallatu aljāmiʻati alʾislāmiyyati silslata al-dirāsāti alʾinsāniyyati 17(2.(

jāddu al-rabbi sayyida muḥammada 2005). al-sulūka al-tanẓīmiyya mawḍūʻātin watarājimi wabuḥwthi ʾidāriyyati mutaqaddimati miṭbaʻatu alʻushuriyyi

ḥujjāziyyun muḥammada ʻabbāsa 1992). almuḥāsabata alʾidāriyyata maktabatun ʻayna shamsin

al-ḥdrb zuhayra ʾibrāhym 2010). ʻilma tadqyqi alḥisābāti dāru albidāyati lil-nashri

ḥamzatun muḥḥiyyay al-dayyina 2010). dawra almaʻlūmāti almuḥāsabiyyati fī tarshīdi qarārāti alistithmāri fī sūqi ʻammāni lil-ʾāwrāqi almāliyyati dirāsata taṭbīqiyyata majallatu jāmiʻati dimashqi lil-ʻulūmi aliqtiṣādiyyati wa-al-qānūniyyati 23(1.(

ḥamīdātun jamʻata 2013). minhāja muḥāsiba ʻarabiyya qānūniyya muʻtamada ACPA alwaraqata al-thāniyata almuḥāsibata almajmaʻu alghарbiyyu lil-muḥāsibīna alqānūniyyīna

alḥīāliyyu sanadiyyatan wa-al-jaʻfara 2015). laythun dawra al-ḥwkmah fī duʻumi qarāri alistithmāri dirāsata taṭbīqiyyata ʻalā ʻaynatin mina al-sharikāti fī sūqi alʻirāqi lil-ʾāwrāqi almāliyyati majallatu aliqtiṣādi wa-al-māliyyati 55.

ʾabū khashabatin ʻabda alʻālin hāshima 2012). mafāhīma wkhṣāʾṣ alqarārāti alistithmāriyyati wa-al-ʻawāmili almuʾaththirati fīhā http // q8se. blogspot. com / blog- post_02. html

khalfay ismahānni 2009). dawra naẓmi almaʻlūmāti fī ittikhādhi alqarārāti durrāsatu ḥālatin muʾassisatin nqws lil-muṣbirāti risālata mājistīri ghayri manshūratin jāmiʻata alḥājji likhaḍirin

dhmsh naʻīma wa-al-khālylah maḥmūdun waʾabū nuṣṣārin muḥammada 2005). mabādiʾa almuḥāsabati ṭ aljāmiʻata alʾurduniyyata

al-rāʾī ḥakamat ʾaḥamida 1999). naẓẓama almaʻlūmātu almuḥāsabiyyatu wa-al-munaẓẓamatu dāru al-thaqāfiyyati lil-nashri wa-al-tawzīʻi

al-zabīdiyyu farāsin khaḍīra 2010). ʾathiri almaʻlūmāti almuḥāsabiyyati fī qarārāti alistithmāri fī ʾasahma al-sharikāti almudrajati fī sūqi alʻirāqi lil-ʾāwrāqi almāliyyati majallatu alqādisiyyati lil-ʻulūmi alʾidāriyyati wa-al-iqtiṣādiyyati 12(3.(

zaydun ḥayāta 2015). dawra al-taḥlīli alfanniyyi fī ittikhādhi qarāri alistithmāri bi-al-'āshumi dirāsata taṭbīqiyyata fī 'aynatin min 'aswāqi almāli al'arabiyyati al'urduna al-su'ūdiyyata wafilasṭīna [risālatu mājistīri ghayri manshūratin jāmi'ata muḥammada khyḍr

al-sharqawiyyu 'uliya 2002). al'amaliyyata al'idāriyyata waẓā'ifa almudīrīna dāru aljāmi'ati aljadīdati

al-shltwny fāyiza zuhdī 2005). mudā dāllah alqawā'ima almāliyyata ka'dāti l'ilfṣāḥ 'ani alma'lūmāti al-ḍarūriyyati al-alzmah limustakhdamī alqawā'imi almāliyyata risālata mājistīri ghayri manshūratin aljāmi'ata al'islāmiyyata

al-shmymry 'aḥamida wahījāni 'abda al-Raḥmāni waghannāmin bushrā 2008). mabādi'a 'idārati al'a'māli al'asāsiyyāti wa-al-ittijāhāti alḥadythati ṭ dāra al-'bykān lil-ṭibā'ati wa-al-nashri

ṣāliḥun ṣabāḥa fawziyyin (2014). al'idārata al-astrātyjyah lil-taklifati wadawrihā fī ittikhādhi alqarārāti fī sharikātin qiṭā'in alkhidmāti alfilasṭīniyyati fī qiṭā'i ghazzati risālata mājistīri ghayri manshūratin aljāmi'ata al'islāmiyyata

'abdu alḥamīdi 'abda almaṭlabi 2000). dirāsāti aljadwā aliqtiṣādiyyati littikhādhi alqarārāti alistithmāriyyati al-dāra aljāmi'iyyata

al'īsā yāsīnan 'aḥamida 2003). 'uṣwla almuḥāsabati alḥadythati j al-shurūqa lil-nashri wa-al-tawzī'i

alfakharāniyyu khālida 2010). 'iṭāra naẓarī 'ani ittikhādhi alqarārāti risālata duktwrāhi httppsychology. alafdal. net / t975- topic

alfarrā 'abda al-shakūri 'abda al-Raḥmāni 2013). dawra alma'lūmāti almuḥāsabiyyati fī taqyīmi 'adā'i waẓīfati al-taswīqi wanashāṭi albay'i dirāsata taḥlīliyyata lil-tqāryri wa-al-qawā'imi almāliyyati al-sanawiyyati almanshūrati lil-sharikāti almusāhimati al-su'ūdiyyati majallatu jāmi'ati al'azhari bighazzati silslati al'ulūmi al'insāniyyati 15(1.(

kamālun yūsf 2013). al-khṣā'ṣ al-naw'iyyata lil-ma'lūmāti almuḥāsabiyyati muntadā almuḥāsibi al'arabiyyi https:// accdiscussion. com / acc6124. htm.

li'ayshiyyin jamāla 2010). muḥāsabata al-ms'wlyah wa-al-jibāyata wafuqi al-niẓāma almuḥāsabiyya aljadīda

maḥjūbun 'amala ja'fari 'aṭā almannāni 2010). alma'lūmāti almuḥāsabiyyati wadawrihā fī ittikhādhi qarārāti al-tamwīli wa-al-istithmāri risālata mājistīri jāmi'ata al-sūdāni lil-'ulūmi wa-al-tiknūlūjīā . repository // http sustech. edu / handle / 123456789 / 6056

maḥmūdun jamāma wdbāsh 'amyrata 2016). 'athir 'adālata al'ifṣāḥi almuḥāsabiyyi fī tarshīdi alqarārāti alistithmāriyyati dirāsata ḥālati 'aynatin mina almustathmirīna bibūrṣati aljazā'iri majallatu dirāsātin wa'bḥāthin 26.

'abū almakārimi waṣifī 'abda alfattāḥi 2004). dirāsātin mutaqaddimatin fī almuḥāsabati

almāliyyati ṭ dāra aljāmi'ati aljadīdati

al-yqah rūāla kāsira 2007). alqīāsa wa-al-'ifṣāḥa almuḥāsabiyya fī alqawā'imi almāliyyati lil-maṣārifi wadawrihā fī tarshīdi qarārāti alistithmāri- dirāsata taṭbīqiyyata 'alā almudīriyyati al'āmmati lil-muṣarrifi al-tijāriyyi al-sūriyyi risālata mājistīri ghayri manshūratin jāmi'ata tishrīni

ملحق رقم (1)

الاستبانة في صورتها النهائية

الأخ الكريم / الأخت الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهي بعنوان:

دراسة واختبار العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية

ـ دراسة تطبيقية على الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة ـ

نأمل من سيادتكم الإجابة عن أسئلة هذا الاستبانة بدقة حيث صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك، مع العلم أن الإجابات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

د. إسكندر نشوان

القسم الأول: معلومات شخصية

اسم الشركة التابع لها (اختياري) .....

التخصص العلمي: ☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال

☐ علوم مالية ومصرفية ☐ أخرى، حددها .....

المسمى الوظيفي: ☐ رئيس مجلس إدارة ☐ مدير تنفيذي

☐ مدير مالي ☐ مدقق حسابات داخلي

فترة نشاط الشركة ☐ أقل من 5 سنوات ☐ (5) سنوات وأقل من (10)

☐ (10) سنوات وأقل من (15) ☐ أكثر من (15)

صافي الدخل السنوي: ☐ من (1) إلى (5) مليون ☐ أكثر من (5) وأقل من (10) مليون

☐ أكثر من (10) وأقل من (15) ☐ أكثر من (15) مليون

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
-1	تشير المعلومات المرتبطة بالموجودات المتداولة (نقدية - ذمم مدينة – استثمارات قصيرة الاجل- مخزون...) إلى إمكانيات المشروع في توليد السيولة اللازمة مما يساعد في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.					
-2	تحتوي بنود الموجودات غير المتداولة الواردة (استثمارات طويلة الاجل – ممتلكات ومعدات – موجودات غير ملموسة) على معلومات موثوقة في معرفة قدرة المشروع على تحقيق نتائج مستقبلية عند التخطيط للاستثمار.					
-3	تؤدي المعلومات الواردة القائمة في بند المطلوبات المتداولة (ذمم دائنة – أوراق دفع – مصاريف مستحقة...) إلى معرفة إمكانيات المشروع في تغطية الأعباء والتكاليف التشغيلية، ومن ثم أخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطة الاستثمارية.					

-4	تبين القائمة في بند المطلوبات غير المتداولة مثل (سندات – كمبيالات طويلة الأجل – التزامات التقاعد) أعباء الشركة لفترات مستقبلية، مما يُحسن في القدرة على التنبؤات بالظروف والأوضاع المالية المستقبلية.					
-5	توفر حقوق الملكية الواردة في بند مطلوبات غير متداولة بقائمة المركز المالي معرفة حقيقة حصصهم، مما يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.					
-6	يمكن اعتبار القائمة بمحتوياتها قاعدة بيانات ملائمة ومناسبة مفيدة لإعداد الموازنات التخطيطية الاستثمارية.					

المحور الثاني: علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
-7	يؤدي معرفة قيمة الإيراد الوارد في القائمة إلى تخطيط الأنشطة التشغيلية المستقبلية في المعلومات المرتبطة.					
-8	تحتوي القائمة على المعلومات المرتبطة بمجموع كافة المصروفات والأعباء، وبذلك يمكن تقنينها وزيادة قيمة حقوق الملكة، ومن ثم المساعدة في تخطيط الأرباح مستقبليًا.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9-	تعطي القائمة معلومات عن الزيادة أو النقص في المنافع الاقتصادية لفترة معينة، مما تشكل قاعدة صالحة لاتخاذ القرارات.					
10-	توفر القائمة معلومات ملائمة لتحديد متوسط العائد على السهم، وصافي الربح، ودرجة المخاطرة التي قد تواجه المستثمر، مما يساعد على رسم وصياغة الخطط الاستثمارية المستقبلية الملائمة.					
11-	يمكن استخدام القائمة في قياس الأداء المالي لفترة معينة، مما يساعد على تحسين قدرة المستثمر على اتخاذ القرارات المناسبة.					
12-	يمكن اعتبار القائمة بمحتوياتها قاعدة بيانات أو معلومات ملائمة أو دقيقة في إعداد الموازنات التشغيلية المستقبلية.					

المحور الثالث: علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

13-	توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن إمكانية توليد نقدية في المستقبل عند اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بالقدرة الكسبية.					
14-	تعطي القائمة معلومات عن مدى قدرة الشركة على مواجهة مخاطر نقص النقدية مستقبلياً عند اتخاذ القرار الاستثماري.					
15-	تبين القائمة أسباب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي عند اتخاذ القرار الاستثماري.					
16-	تبين القائمة أثر القرارات الاستثمارية التي تم اتخاذها خلال الفترة على تدفقات النقد.					
17-	توفر القائمة معلومات تفصيلية عن معرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين.					
18-	يمكن اعتبار قائمة التدفقات النقدية قاعدة بيانات ومعلومات ملائمة مناسبة ومفيدة لإعداد الموازنات النقدية.					

المحور الرابع: علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

19-	توفر قائمة التغيرات في حقوق الملكية معلومات مفيدة عن العجز في إعادة تصميم الممتلكات، مما يساعد في إعداد خطط ملائمة لنتائج فعلية					
م	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
20-	تعطي المعلومات الواردة في القائمة عن فائض أو عجز إعادة تصميم الاستثمارات، مما يمكن من معرفة نتائج واقع الاستثمار.					
21-	تمكن القائمة المساهمين من معرفة صافي حقوقهم، ومن ثم اختيار البديل الملائم سواء بيعها أو بيع جزء منها أو الاحتفاظ بها.					
22-	تعطي القائمة مؤشرات عن معدل النمو، مما يساعد في اتخاذ القرار الاستثماري الملائم.					
23-	توفر القائمة معلومات وبيانات تعطي الشركة بدائل حول الاستثمار في مشروعات مناظرة أو الاتجاه إلى تغيير قطاع الاستثمار.					

المحول الخامس: علاقة قائمة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
-24	توفر قائمة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية معلومات عن أسس عرض القوائم المالية، مما يمكن الشركة من معرفة مدى مواكبتها للحداثة في المجال المالي (المحاسبي)					
-25	تشير القائمة إلى السياسات المحاسبية المتبعة، مما يساعد الشركة في معرفة مدى ثباتها وملائمتها أو تغييرها لتحقيق منافع اقتصادية.					
-26	تعطي القائمة تفسيرًا عن البيانات الواجب الافصاح عنها، مما يزيل أي غموض أو سوء فهم قد يتعرض له المستخدم عند قراءتها.					
-27	تتضمن القائمة بيانات ومعلومات ختامية أخرى لمؤشرات غير مالية تساعد في تحسين مستوى اتخاذ القرار الاستثماري.					
-28	تشتمل القائمة على عرض منظم ومرتب، وشرح وافي للقيم الظاهرة في القوائم المالية، مما يعزز معلومات الشركة عند اتخاذ القرار الاستثماري.					

Study and Testing of the Relationship between Preparing Financial Statements and Rationalizing Investment Decision-Making: An Applied Study on Service Companies in the Gaza Strip

Iskandar Mahmoud Nashwan[1]

Abstract:

This study aimed to examine the relationship between preparing financial statements and their role in rationalizing investment. The descriptive analytical method was used, and a questionnaire consisting of (28) items was prepared and distributed to a sample of study that consisting of (190) Financial Managers, Board of Directors, Executive Directors and Internal Auditors in service companies in the Gaza Strip. In accordance with the analyzed results, the study found out several findings, the most important were: the existence of a significant correlation between the information which was provided by financial statements according to (Financial position, income statement, change in shareholders' equity, and complementary explanatory notes) and the rationalization of investment decision in service companies in the Gaza Strip. Regarding the result, the study recommended (1) giving further attention to decision-making on investment according to the accounting information provided by financial statements; and (2) decisions should not be made on the basis of personal estimates because that will negatively affect decisions-making. Moreover, the study recommended the preparation and development of an effective Accounting Information System that meets the requirements of the service companies' management as well as the investors, so as to rationalize decision-making on investment.

Keywords: Financial Statements, Rationalization of Decision-making.

(1) Faculty of Administration and Finance - Al-Aqsa University (Gaza - Palestine)
im.nashwan@alaqsa.edu.ps